

الكويت في: 26 أكتوبر 2025

السيد/ الرئيس التنفيذي – شركة بورصة الكويت
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع: محضر مؤتمر المحللين / المستثمرين والعرض التقديمي
للقرب الثالث من العام 2025

عملاً بالأحكام الواردة في المادة رقم (7-8) "التزامات الشركة المدرجة" من قواعد البورصة وحيث أن بنك الكويت الوطني تم تصنيفه ضمن مجموعة "السوق الأول".

يرجى الإحاطة بأن مؤتمر المحللين/ المستثمرين للربع الثالث من العام 2025 قد انعقد عن طريق بث مباشر على شبكة الإنترنت (Live Webcast) في تمام الساعة الثالثة (وفق التوقيت المحلي) من بعد ظهر يوم الخميس الموافق 2025/10/23، علماً بأنه أثناء المؤتمر لم يتم الإفصاح عن أية معلومات جوهرية غير متوفرة لجمهور المتعاملين.

مرفق لكم طيه محضر المؤتمر سالف الذكر، والعرض التقديمي للربع الثالث من العام 2025.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عن / بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

شيخة خالد البحر
نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة



بنك الكويت الوطني
الربع الثالث من العام 2025
مؤتمر المستثمرين/ المحليين
23 أكتوبر 2025



بنك الكويت الوطني
المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2025

الأحد، الموافق 26 أكتوبر 2025

نسخة من محضر المؤتمر الهاتفي بشأن أرباح بنك الكويت الوطني والذي عقد يوم الخميس الموافق 23 أكتوبر 2025 في الساعة الثالثة عصراً حسب التوقيت المحلي لدولة الكويت.

السادة المشاركون من البنك:

السيد/ صلاح الفليج – الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني-الكويت

السيد/ سوجيت رونغي – المدير المالي للمجموعة

السيد/ أمير حنا – رئيس التواصل للمجموعة

إدارة المؤتمر:

السيد/ أحمد الشاذلي - المجموعة المالية هيرميس (EFG Hermes)

أحمد الشاذلي:

مساء الخير جميعاً.

معكم أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرميس. اهلاً ومرحباً بكم في الاجتماع الهاتفي المنعقد لمناقشة النتائج المالية لبنك الكويت الوطني للربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2025. ينضم إلينا اليوم الرئيس التنفيذي في الكويت لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد/ صلاح الفليج، والمدير المالي للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ سوجيت رونغي، ورئيس التواصل للمجموعة في بنك الكويت الوطني، السيد/ أمير حنا. سأترك الكلام الآن للسيد / أمير.

شكراً أحمد.

أمير حنا:

مساء الخير على الجميع. نحن سعداء لانضمامكم لنا خلال هذا المؤتمر الهاتفي الذي نجريه اليوم. قبل أن نبدأ، أود أن أحيطكم علماً بأن بعض التصريحات في هذا العرض قد تتسم بالتطعية. وهذه التصريحات تعكس توقعات البنك وقد تنطوي تلك البيانات على بعض المخاطر ودرجة عدم اليقين بما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية بشكل جوهري وقد يؤثر سلباً على النتائج والآثار المالية للخطة المبينة هنا. ولا يتحمل البنك أي التزامات لتحديث آرائه المتعلقة بكل المخاطر والشكوك أو الاعلان علنا عن نتائج المراجعات التي يتم استحداثها فيما يتعلق بالبيانات التطلعية المبينة هنا. كما أود أن أشير بأن يمكنكم الاطلاع على بيان اخلاء المسؤولية الكامل الموجود في العرض المقدم لكم اليوم.

كما اعتدنا في مؤتمراتنا السابقة، سنبدأ في موافاتكم ببعض الملاحظات الافتتاحية فيما يخص البيئة التشغيلية وأبرز مؤشرات الفترة من قبل السيد/ صلاح الفليج، الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني- الكويت، ثم ننتقل إلى السيد/ سوجيت رونغي، المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يقوم باستعراض البيانات المالية معكم بمزيد من التفاصيل، ثم ننتقل بعد العرض أخيراً للإجابة على أسئلتكم الواردة على منصة Webex. كما يسعدنا متابعة الردود على أسئلتكم التي لم يتم الإجابة عليها من خلال تلقيها بالبريد الإلكتروني على عنوان قسم علاقات المستثمرين المتوفر على الموقع الإلكتروني لمجموعة بنك الكويت الوطني، كما تجدون العرض المقدم لكم اليوم عبر موقعنا الإلكتروني أيضاً.

والآن، أولي زمام المحادثة للسيد/ صلاح الفليج، الرئيس التنفيذي في الكويت للمجموعة، ليوافيكم ببعض الملاحظات الافتتاحية.

شكراً لك أمير.

صلاح الفليج:

يسعدني تواجدي معكم اليوم لاستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة الربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام 2025. وأتوجه بجزيل الشكر لجميع السادة الحضور على تواجدكم ومشاركتهم لنا هذا اللقاء.

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان آفاق الاقتصاد العالمي، تم تعديل توقعات النمو العالمي ورفعها هامشياً، في ظل استمرار المشهد الاقتصادي العالمي في إظهار قدر ملحوظ من المرونة. وجاء هذا الأداء مدعوماً بعدد من العوامل، من أبرزها انحسار الأثر السلبي للرسوم الجمركية التي تم فرضها، وتحسن الأوضاع المالية العالمية، إلى جانب السياسات المالية التوسعية لبعض

الاقتصادات الرئيسية. وفي ذات الوقت، ساهم تراجع اختناقات سلاسل الإمدادات في توفير دعم إضافي للنشاط الاقتصادي، إلا أن ضغوط التضخم المستمرة وحالة عدم اليقين المرتبطة بالتوجهات والسياسات الاقتصادية ما زالت تؤثر في معنويات الأسواق وتوقعاتها خلال الفترة المقبلة.

أما بالنسبة لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، فما تزال الآفاق الاقتصادية إيجابية إلى حد كبير، مدعومة بتوافر هوامش مالية قوية، واستمرار الإصلاحات الهيكلية، إلى جانب النمو المتواصل في الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2025 و2026. وبفضل مرونة القطاعات غير النفطية وقوة الاستثمارات وتراجع الأوبك وحلفائها تدريجياً عن خفض حصص الإنتاج، يتوقع أن تواصل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على زخم قوي خلال الفترة المتبقية من العام.

وفي الكويت، شهد النشاط الاقتصادي المحلي نمواً ملحوظاً خلال العام 2025، مدعوماً بالتوسع القوي لأنشطة الائتمان، خاصة على صعيد ائتمان قطاع الأعمال الذي سجل نمواً ملحوظاً. ومن المتوقع أن تساهم إجراءات السياسات الداعمة والإصلاحات الجارية إلى جانب التقدم المحرز في المبادرات التشريعية في تعزيز النمو غير النفطي والحفاظ على زخم النشاط الاقتصادي خلال الفترة المتبقية من العام. كما يتوقع أن يشكل التراجع التدريجي لتخفيضات حصص إنتاج النفط بما يتسق مع قرارات الأوبك في توفير دفعة إضافية لمعدل النمو الإجمالي. وبالنظر إلى الآفاق المستقبلية، يرجح أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.4% خلال العام، مع نمو القطاع النفطي بنسبة 2.6% والقطاع غير النفطي بنسبة 2.2%.

من جهة أخرى، واصل سوق المشاريع في الكويت أدائه الإيجابي، إذ بلغت قيمة العقود المسندة منذ بداية العام حتى تاريخه نحو 2.1 مليار دينار كويتي، إلى جانب مشاريع قيد الإعداد تقدر بنحو 9.15 مليار دينار كويتي. ويعد التزام الحكومة المستمر بالمضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية الوطنية والإصلاحات التشريعية من أهم المحركات الرئيسة لتعزيز النشاط الاستثماري، إذ يساهم هذا التوجه في ترسيخ الثقة بالسوق المحلية ودعم زخم الاستثمار خلال المرحلة المقبلة.

وبالانتقال إلى أدائنا خلال هذه الفترة، سجل بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 467.4 مليون دينار كويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقابل 457.0 مليون دينار كويتي خلال الفترة المماثلة من العام 2024، بنمو بلغت نسبته 2.3%. وتأثرت الربحية جزئياً بالأثر المستمر لتطبيق النظام الضريبي الجديد، إذ ارتفع معدل الضريبة الفعلي إلى 15.9% خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقابل 8.7% في التسعة أشهر الأولى من العام 2024. وباستثناء هذا الأثر، نمت الأرباح التشغيلية قبل احتساب الضريبة بنسبة 11.3% على أساس سنوي لتبلغ 592.5 مليون دينار كويتي خلال هذه الفترة، بدعم من نمو حجم الأعمال، وارتفاع الدخل من الأنشطة الأساسية للبنك من غير الفوائد، واستقرار التكاليف التشغيلية، إلى جانب انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة.

وحافظت عوائدنا على قوتها، إذ بلغ العائد على متوسط الموجودات 1.47%، فيما بلغ العائد على متوسط حقوق الملكية 14.5%.

ونحن في بنك الكويت الوطني نؤكد ثقتنا بقدرتنا على مواصلة ريادتنا في السوق المحلية، في ظل المشهد الاقتصادي الديناميكي في الكويت الذي يوفر فرصاً واسعة للنمو. ونتوقع آفاقاً واعدة للاستفادة من تحسن معنويات قطاع الأعمال عبر تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات والأفراد، مستندين إلى جذورنا المحلية الراسخة وشبكة علاقاتنا الواسعة مع العملاء. كما يشكل

تركيزنا الاستراتيجي على الابتكار والتحول الرقمي عاملاً محورياً في تمكين البنك من استثمار إمكانات النمو التي يوفرها جيل الشباب في الكويت.

وستظل بصمتنا الراسخة في الأسواق الإقليمية والدولية أحد الركائز الأساسية التي تركز عليها استراتيجية البنك، لما تمثله من أداة فعالة للحد من المخاطر، وضمان استقرار العوائد، وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وسنواصل الاستفادة من فرص البيع المتقاطع لخدماتنا عبر مختلف الأسواق الجغرافية لتعظيم القيمة المضافة وتعزيز التكامل بين قطاعات الأعمال. وفي ذات الوقت، سيواصل قسم إدارة الثروات الاعتماد على خبراته العميقة لتقديم أدوات وحلول استثمارية متكاملة بالإضافة إلى إدارة المحافظ والاستشارات المالية، تلبية احتياجات قاعدة عملائنا المتنوعة. بالإضافة إلى ذلك، سيواصل ذراعنا المصرفي الإسلامي، بنك بوبيان، ترسيخ حضوره القوي في الكويت والمساهمة في تنويع مصادر الدخل والربحية ضمن منظومة المجموعة.

ويواصل بنك الكويت الوطني التزامه بالاستدامة وتعزيز أجندته المالية المستدامة. وتم مؤخراً تقدير جهود البنك الدؤوبة والتزامه بالمسؤولية البيئية والتأثير الاجتماعي وحوكمة الشركات من خلال مراجعة تصنيفه من "متوسط" إلى "منخفض" المخاطر من قبل مؤسسة Sustainalytics، في حين رفعت وكالة "مورجان ستانلي" تصنيف البنك في مؤشرها الخاص بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية إلى "A"، مما يعزز مكانة بنك الكويت الوطني بين أفضل البنوك الإقليمية في تصنيفات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بنشر تقريرنا حول تخصيص وتأثير السندات الخضراء، وتقريرنا الأول لفريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD)، وتقرير الاستدامة للعام 2024، بما يؤكد تقدم البنك في ترسيخ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في كافة عملياته. وقد عززت هذه الالتزامات والإفصاحات مكانة بنك الكويت الوطني كمؤسسة مالية مسؤولة تركز على خلق القيمة على المدى الطويل.

وإلى هنا أصل إلى ختام حديثي، وننتقل الآن إلى سوجيت رونغي المدير المالي للمجموعة، والذي سوف يستعرض البيانات المالية للربع الثالث وفترة التسعة أشهر الأولى من العام بالمزيد من التفاصيل.

شكراً لك السيد/ صلاح.

سوجيت رونغي:

أهلاً ومرحباً بكم جميعاً معنا هنا اليوم .

يسعدني تواجدي معكم اليوم لحضور مؤتمر المحللين واستعراض النتائج المالية للمجموعة عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025.

أعلننا مؤخراً عن تحقيق صافي ربح قدره 467 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 2.3% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024. وما يزال الزخم التشغيلي للمجموعة قوياً، بدعم من النمو الملحوظ لحجم الأعمال، لاسيما على صعيد القروض والاستثمارات.

وقبل التطرق إلى نتائجنا المالية بالمزيد من التفاصيل، أود أولاً أن أقدم لمحة مختصرة عن البيئة التشغيلية خلال الفترة المالية الحالية.

على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلا أن البيئة التشغيلية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ظلت مستقرة نسبياً. وفي المقابل، تصاعدت حالة عدم

اليقين تجاه الاقتصاد الكلي العالمي، وسط تزايد المخاوف بشأن التداعيات التي قد تنجم عن الرسوم الجمركية، ما ألقى بظلاله على بيئة الأعمال العالمية. إلا أنه على الرغم من ذلك، يواصل بنك الكويت الوطني التعامل بكفاءة مع هذا الواقع المتقلب، في انعكاس واضح لمرونة وقوة نموذج أعماله.

والآن نعود مرة أخرى لتغطية النتائج المالية عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025.

كما هو موضح في أعلى الجزء الأيسر من هذه الشريحة، يعكس تسجيل صافي ربح قدره 467 مليون دينار كويتي تحقيق نمواً بنحو 10 مليون دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 2.3% على أساس سنوي. وعلى الرغم من التأثير السلبي الناجم عن تطبيق الضريبة التكميلية المحلية بحد أدنى 15% على الكيانات متعددة الجنسيات اعتباراً من يناير 2025، إلا أن صافي الربح استفاد من انخفاض مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة التي تم تحريرها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام.

وبلغت الأرباح قبل احتساب الضريبة 593 مليون دينار كويتي، بنمو سنوي بلغت نسبته 11.3%، بدعم رئيسي من الانخفاض الملحوظ في المخصصات وارتفاع الفائض التشغيلي بمقدار 15.9 مليون دينار كويتي. من جهة أخرى، ارتفع معدل الضريبة الفعلي إلى 15.9% خلال الفترة الحالية مقابل 8.7% خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، نتيجة التعديلات التي طرأت على القوانين الضريبية.

ويعكس الرسم البياني الدائري في أسفل الجزء الأيسر من هذه الشريحة المساهمة القوية لقطاعات الأعمال الرئيسية لبنك الكويت الوطني وتعزيزها لصافي أرباح المجموعة، ما يؤكد دورها كمحركات جوهرية لتنويع الدخل ومكانتها كمصادر مرونة عالية لأرباح المجموعة. وتواصل مجموعة بنك الكويت الوطني الاستفادة من مزاياها التنافسية الفريدة بين البنوك الكويتية، سواء من حيث الانتشار الجغرافي الواسع أو القدرة على مواولة الأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

أما الرسم البياني أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض، فيوضح صافي الإيرادات التشغيلية، والتي بلغت 969 مليون دينار كويتي، بزيادة نسبتها 4.1% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعةً بمساهمة قوية من كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد. ويلاحظ أن التوزيع بين هذين المكونين الرئيسيين للإيرادات ظل مستقراً نسبياً على مدار العام.

وسوف نتطرق في الشريحة التالية بالمزيد من التفاصيل إلى أهم المحركات الرئيسية للتغيرات التي طرأت على بيان الدخل .

وهنا سنلقي نظرة على صافي إيرادات الفوائد والمحركات التي ساهمت في أدائه.

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض وصول صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي إلى 749 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، بنمو بلغت نسبته 2.1% مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2024، على خلفية الاستفادة بصفة رئيسية من ارتفاع متوسط المدرة للفائدة على مستوى المجموعة بنسبة 12.1% على أساس سنوي، لاسيما في محفظتي القروض والاستثمارات. إلا أن هذا الأداء تأثر سلباً بعدة عوامل، أبرزها التغير غير المواتي في مزيج الأصول المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي، والتأثير على أساس سنوي الناجم عن انخفاض قيمة الجنيه المصري خلال العام الماضي، إلى جانب مستويات أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً، مما أدى إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفائدة خلال العام 2025.

وعقب إقرار قانون الدين العام الجديد في الكويت، باشر بنك الكويت المركزي منذ يونيو 2025 بإصدار سندات خزينة حكومية مقومة بالدينار الكويتي بقيمة 2.0 مليار دينار كويتي. وعلى الرغم من ان مزيج الأصول المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي لم تتغير، إلا أننا نأمل أن تتواصل هذه الإصدارات خلال الفترة المقبلة، بما يتيح للبنك فرصاً أوسع لتوظيف السيولة بالدينار الكويتي بطريقة أكثر ربحية .

ويوضح الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض تراجع متوسط صافي هامش الفائدة لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 إلى 2.45%، بانخفاض سنوي قدره 24 نقطة أساس، نتيجة للانخفاض الحاد للعائد (لأسباب التي أسلفنا ذكرها سابقاً) مقارنة بتكلفة التمويل. وبلغت معدلات العائد وتكلفة التمويل للمجموعة خلال فترة التسعة أشهر الحالية 5.70% و 3.66% على التوالي. وتواصل المجموعة إدارة الودائع بفعالية، في إطار يوازن بين الكفاءة والتوافق مع المتطلبات الرقابية، مع الحفاظ على تنوع قاعدة التمويل. كما تظل القاعدة المستقرة من ودائع عملاء التجزئة عاملاً داعماً لأداء المجموعة .

وفي أسفل الجانب الأيسر من شريحة العرض، يمكننا ملاحظة العوامل المحركة للتراجع السنوي لصافي هامش الفائدة بواقع 24 نقطة أساس إلى 2.45% في التسعة أشهر الأولى من العام 2025. وساهمت القروض وغيرها من الأصول المدرة للفائدة، والتي تأثرت بانخفاض أسعار الفائدة والمزيج غير المواقي للأصول، في تراجع صافي هامش الفائدة بمقدار 15 و 37 نقطة أساس، على التوالي. في المقابل، أدى انخفاض تكلفة التمويل إلى دعم صافي هامش الفائدة بمقدار 28 نقطة أساس .

كما نرى في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة، بلغ إجمالي إيرادات غير الفوائد 220 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، محققاً نمواً بنسبة 11.6% مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2024. وبلغ صافي إيرادات الاتعاب والعمولات 162 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 6.9%، بما يعكس المساهمات القوية من مختلف قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية المختلفة التي تعمل بها المجموعة. أما صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية فقد ساهم بما قيمته 31 مليون دينار كويتي، أي بنمو بلغت نسبته 25.3% على خلفية الاستفادة من زيادة حجم العمليات، في حين بلغت مساهمة مصادر الدخل الأخرى من غير الفوائد (والتي تشمل بشكل رئيسي إيرادات الاستثمار) 27 مليون دينار كويتي، بدعم من تحسن التقييمات.

وننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

وننتقل الآن إلى المصروفات التشغيلية الموضحة في الرسم البياني أعلى الجانب الأيسر من شريحة العرض. ونلاحظ أن إجمالي المصروفات التشغيلية بلغ 365 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، أي مرتفعاً بنسبة 6.5% مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2024. ويعكس نمو التكاليف بوتيرة معتدلة جهود المجموعة المستمرة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، إلى جانب الأثر الإيجابي لانخفاض قيمة الجنيه المصري وبعض الفروقات الزمنية خلال هذه الفترة.

وتواصل المجموعة الاستثمار في المبادرات الاستراتيجية، والتقنيات الرقمية، وتطوير العمليات، بما يعزز قدرتها على تقديم خدمات مصرفية رائدة وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى من خلال تحسين استخدام الموارد.

وننتقل الآن إلى مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة الموضحة أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض.

وبلغ إجمالي مخصصات خسائر الائتمان وخسائر انخفاض القيمة للعام الحالي 12 مليون دينار كويتي عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقارنة بتسجيل مخصصات قدرها 56 مليون دينار كويتي خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024. ومن ضمن هذا المبلغ، تم تسجيل 3 ملايين دينار كويتي لتغطية مخصصات التسهيلات الائتمانية، فيما بلغ المبلغ المخصص لخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات غير الائتمانية وخسائر انخفاض القيمة الأخرى 9 ملايين دينار كويتي. كما تعود صافي المبالغ المحررة من المخصصات المحددة، البالغة 19 مليون دينار كويتي خلال العام الجاري، إلى تحرير مبالغ سبق تدوينها كمخصصات مقابل خسائر ائتمانية في سنوات سابقة. وفي ذات الوقت، واصلت المجموعة تكوين المخصصات كجزء من نشاطها المعتاد لتغطية انكشافات عملائها من الأفراد والشركات في الكويت والأسواق الخارجية. وتؤكد هذه الخطوة التزام المجموعة الدائم بنهجها المتحفظ في إدارة الانكشافات الائتمانية.

وأسفر الموقف الصافي لتحرير مخصصات خسائر الائتمان عن تسجيل معدل قريب من الصفر لتكلفة المخاطر خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025.

وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية العمومية للمجموعة ما تزال تتمتع بمتانة واضحة، مدعومة بجودة ائتمانية مستقرة. كما توفر قاعدة رأس المال القوية لبنك الكويت الوطني، إلى جانب قدرته على تحقيق أرباح تشغيلية قوية، مستوى مرتفع من المرونة في امتصاص خسائر الائتمان.

وننتقل الآن لتغطية مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمحتسبة وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ووفقاً للنظام المتبع من قبل البنك المركزي، يجب على البنوك العاملة في الكويت احتساب مبلغ المخصصات الائتمانية المطلوبة (أي المبلغ في الميزانية العمومية) وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ومقارنتها بخسائر الائتمان المتوقعة على التسهيلات الائتمانية التي تم التوصل إليها وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. ويعتمد نظام المخصصات الذي سيتم تطبيقه وبالتالي تحميله على بيان الدخل على أساس المبلغين في الميزانية العمومية، أيهما أعلى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إرشادات بنك الكويت المركزي الخاصة باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 تتبع نهجاً أكثر تحفظاً مقارنة بالمعيار الأصلي ذاته.

ويوضح الرسم البياني أسفل الجانب الأيسر من هذه الشريحة أن القروض المصنفة ضمن المرحلتين الثانية والثالثة تمثل 6% و1%، على التوالي من إجمالي محفظة قروض مجموعة بنك الكويت الوطني، وقد حافظت هذه النسب على استقرارها طوال العام.

ويعكس الرسم البياني الرئيسي في أسفل الجانب الأيمن من هذه الشريحة أن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المطلوبة حتى سبتمبر 2025 بلغت 694 مليون دينار كويتي. وعلى الرغم من أن الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ومتطلبات بنك الكويت المركزي يعتبران نظامان مختلفان ولا تصح مقارنتهما على هذا النحو، إلا أنه في سبتمبر

2025، تجاوزت المخصصات الواردة ضمن الميزانية العمومية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مستوى الخسائر المتوقعة للمعيار الدولي بمقدار 242 مليون دينار كويتي. ويوفر هذا الفارق هامش أمان كافٍ يمكن المجموعة من مواجهة أي تأثير سلبي محتمل ناجم عن حالة عدم اليقين السائدة فيما يتعلق بمتطلبات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة.

ننتقل الآن إلى الشريحة التالية .

هنا سوف نلقي نظرة على بعض البنود الرئيسية بقائمة المركز المالي واتجاهاتها خلال العام.

كما هو موضح في الرسم البياني أعلى يسار الشريحة، بلغ إجمالي الموجودات 44.9 مليار دينار كويتي كما في سبتمبر 2025، بنمو بلغت نسبته 14.7% مقارنة بالمستويات المسجلة في سبتمبر 2024. وسجلت قروض وسلفيات المجموعة البالغة 26.1 مليار دينار كويتي نمواً قدره 2.9 مليار دينار كويتي أو ما يعادل نسبة 12.5% على أساس سنوي ونسبة 9.9% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي. وسجلت القروض نمواً في الكويت على مستوى القطاعين التقليدي والإسلامي، هذا إلى جانب النمو الذي سجلته مواقعنا الدولية. وعلى نحو مماثل، زادت استثمارات الأوراق المالية على أساس سنوي بنسبة 21.1%، لتصل إلى 9.0 مليار دينار كويتي. وظل المزيج العام للميزانية العمومية مستقرًا طوال العام.

ويوضح الرسم البياني الدائري في أدنى الجانب الأيسر أن إجمالي موجودات بنك الكويت الوطني تتميز بتنوع جيد بين أنشطة البنك في الكويت، والفروع الخارجية، والأنشطة المصرفية التقليدية والإسلامية.

وبالمثل، يوضح الرسم البياني التوزيع القطاعي للقروض ومدى تنوع المحفظة، إذ تمثل القروض الشخصية النسبة الأكبر بواقع 30% من إجمالي القروض. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً من هذه القروض يمنح لشريحة واسعة من المواطنين الكويتيين، ممن يشغلون وظائف في القطاع الحكومي، وهي في الغالب قروض مدعومة بالرواتب وتتميز بانخفاض معدلات التعثر في السداد.

وعلى صعيد المطلوبات، بلغت ودائع العملاء، أي الودائع غير المصرفية وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية، 24.6 مليار دينار كويتي بما يمثل نسبة 62% من إجمالي المطلوبات، وبنمو بلغت نسبته 9.7% على أساس سنوي. وتشكل ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية نسبة 9% من إجمالي المطلوبات، وسجلت نمواً سنوياً بنسبة 18.8%. ويتميز هذان المصدران للتمويل بتنوع جيد عبر شرائح العملاء والمناطق الجغرافية المختلفة. وتواصل المجموعة الاستفادة من قاعدتها الراسخة من الودائع المصرفية الأساسية لقطاع التجزئة. وظلت مستويات ودائع الادخار والودائع تحت الطلب مستقرة على مدار العام، متجاوزة في سبتمبر 2025 مستوياتها المسجلة في كل من سبتمبر وديسمبر 2024.

وتعد الأوراق المالية التجارية وشهادات الإيداع المصدرة بقيمة 2.2 مليار دينار كويتي مصدراً إضافياً لتنوع قاعدة التمويل، وقد أثبتت مرونتها في ظل تقلبات السوق خلال العام.

ويعكس استقرار قاعدة الودائع والتمويل التركيز المستمر لبنك الكويت الوطني على تنمية أنشطة جمع الودائع، والاستفادة من القدرة الراسخة على توظيف قوة العلامة التجارية للمجموعة ومدى جاذبيتها للعملاء وقوة تصنيفاتها الائتمانية .

ويوضح الرسم البياني في أسفل الجانب الأيمن من شريحة العرض حفاظ المجموعة على مستويات جيدة من السيولة تتخطى متطلبات اتفاقية بازل 3.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض التالية.

ونستعرض من خلال هذه الشريحة تأثير النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 على بعض معايير ومؤشرات الأداء الرئيسية.

على الرغم من التأثير السلبي لزيادة الرسوم الضريبية في كل من الكويت والبحرين، وجزئياً في الإمارات، على صافي الربح، إلا أن صافي أرباح المجموعة استفاد من تحرير مخصصات خسائر الائتمان. ونتيجة لذلك، بلغ العائد على متوسط الموجودات والعائد على متوسط حقوق المساهمين للعام الحالي 1.47% و14.5%، على التوالي.

ويعكس الرسم البياني في أعلى الجانب الأيمن من شريحة العرض أنه على الرغم من الارتفاع المعتدل للمصروفات التشغيلية بنسبة 6.5% في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، إلا أن نسبة التكلفة إلى الدخل بلغت 37.6%، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى الضغوط على صافي إيرادات الفوائد خلال العام الحالي.

كما حافظت المجموعة على قوة واستقرار معدل إجمالي كفاية رأس المال والذي بلغ 16.4%، أي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، فيما بلغ معدل كفاية رأس المال الأساسي- الشريحة 1 ومعدل كفاية رأس المال للشريحة الأولى 12.4% و14.3% على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن النسب المرحلية تميل إلى أن تكون أدنى من نسب نهاية العام، نظراً لتأثيرها سلباً بنمو الموجودات المرجحة بالمخاطر، في حين لا تشمل متطلبات رأس المال الرقابي الأرباح المرحلية المسجلة إلا بنهاية العام.

وفما يتعلق بنسب جودة الأصول، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.37%، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 241% مما يعكس السياسة المتحفظة التي تتبعها المجموعة فيما يتعلق بالمخصصات.

وننتقل الآن إلى شريحة العرض الأخيرة.

وقبل أن أختتم، اسمحوا لي بعرض ملخص لأدائنا المالي في التسعة أشهر الأولى من العام 2025.

على الرغم من التأثير السلبي الناتج عن تغير مزيج الأصول المدرة للفائدة وتطبيق القوانين الضريبية الجديدة، إلا أن صافي الربح استفاد من تحرير مخصصات خسائر الائتمان ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. كما عكس الأداء المالي في فترة التسعة أشهر الأولى من العام 2025 نمواً قوياً في حجم الميزانية العمومية، هذا إلى جانب المستويات المريحة من التمويل والسيولة، بدعم من القاعدة الرأسمالية القوية.

وخلال الفترة القادمة، من المتوقع أن تساهم المخاوف الجيوسياسية المستمرة، والنتائج المترتبة على الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة وردود فعل الدول المتأثرة، إلى جانب الضبابية المحيطة بسيناريو أسعار الفائدة، في خلق بيئة اقتصاد كلي تتسم بعدم اليقين.

وننتقل الآن إلى التوقعات المستقبلية للفترة القادمة.

فيما يتعلق بنمو القروض، تواصل المجموعة الاستفادة من قوة زخم محفظة القروض المعتمدة قيد التنفيذ، والتي تعكس جودة عالية وتنوعاً مدروساً في مصادر النمو. وبناءً على الأداء القوي المحقق خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، قمنا حالياً بتعديل توقعات النمو للعام 2025 لتستقر ضمن نطاق منخفض ثنائي الرقم.

وننتقل الآن إلى صافي هامش الفائدة، فعلى خلفية حالة عدم اليقين المرتبطة بأوضاع الاقتصاد الكلي، وتوقعات أسعار الفائدة، إضافة إلى التغير في مزيج أصول بنك الكويت المركزي واشتداد حدة المنافسة، من المتوقع أن يواجه صافي هامش الفائدة ضغوطاً خلال العام. وانعكست تلك الاتجاهات بالفعل على صافي هامش الفائدة المحقق في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، والبالغ 2.45%.

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، نتوقع أن يتراوح معدل النمو للعام بأكمله في حدود المستوى المسجل في التسعة أشهر الأولى من العام والبالغ 6.5%، مع استقرار نسبة التكلفة إلى الدخل في الحدود العليا لثلاثين بالمائة.

أما بالنسبة لتكلفة المخاطر، سجلت التسعة أشهر الأولى من العام 2025 مستويات قريبة من الصفر، نتيجة تحرير جزء كبير من مخصصات خسائر الائتمان التي كانت قد تم تسجيلها في فترات سابقة. ويعد تحرير مخصصات بهذا الحجم أمراً غير متكرر بطبيعته. وفي ظل حالة عدم اليقين التي ما تزال تهيمن على المشهد الاقتصادي العالمي، نتبنى نظرة تتسم بالتفاؤل الحذر، مع توقع بقاء التكلفة الأساسية للمخاطر ضمن نطاق 40 نقطة أساس خلال العام 2025، وهو مستوى يعد ضمن المعدلات الطبيعية وفقاً لتقديراتنا.

وفيما يتعلق بضريبة الكيانات متعددة الجنسيات التي تم تطبيقها مؤخراً، تقدر المجموعة أن معدل الضريبة الفعلي للعام 2025 سيتراوح بين 16% و17% من الأرباح قبل احتساب الضريبة.

إلا أنه في ظل البيئة الحالية، لن يكون من الحكمة تقديم توقعات مستقبلية محددة بشأن الإيرادات/ إجمالي كفاية رأس المال. ونأمل في الحفاظ على نسب كفاية رأس المال بما يتسق مع أهدافنا الداخلية والتي تتخطى الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

وبهذا نصل إلى نهاية استعراض النتائج المالية. شكراً لحسن استماعكم.

ونعود الآن إلى أمير.

شكراً لك سيد صلاح، وشكراً لك سوجيت.

أمير حنا:

كما أشكركم جميعاً على حسن الاستماع إلى العرض التقديمي. لقد بدأنا بالفعل في تلقي بعض الأسئلة.

يرجى كتابة استفساراتكم في نافذة الدردشة على منصة Webex. سنقوم بكتم الصوت لفترة وجيزة قبل أن نبدأ في الإجابة على الأسئلة تبعاً.

شكراً لكم على الانتظار. سنبدأ الآن في الإجابة على الأسئلة حسب ترتيب ورودها.

السؤال الأول يتعلق بنسبة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار، كم بلغت تلك النسبة كما في سبتمبر 2025؟

سوجيت رونغي:

شهدت نسبة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار استقراراً ملحوظاً منذ النصف الثاني من العام الماضي واستمر هذا الاتجاه خلال العام الحالي. ونتوقع أن تستقر النسبة عند منتصف الثلاثينيات تقريباً.

أمير حنا:

السؤال التالي يتعلق بنمو القروض، وما العوامل التي دفعت إلى تحقيق نمو بنسبة 10% خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام؟

سوجيت رونغي:

جاء نمو القروض قوياً ومتنوعاً عبر مختلف الأسواق التي نعمل بها. وفي الكويت، ارتكز هذا النمو بصفة رئيسية على إقراض قطاع الأعمال، في حين شهدنا تراجع في الطلب على القروض الاستهلاكية خلال الفترات ربع السنوية القليلة الماضية. وجاء الطلب على قروض قطاع الأعمال داخل الكويت من كلا الأنشطة المصرفية، التقليدية والإسلامية.

أمير حنا:

ما الذي أدى إلى الزيادة الحادة في حجم الانكشافات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة منذ بداية العام؟

سوجيت رونغي:

ارتفع التعرض للانكشافات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة نتيجة انتقال عدد محدود من العملاء إلى هذه الفئة خلال الفترة. وقد حدثت هذه التحركات في الكويت وبعض الأسواق الخارجية، وتم تسجيل مخصصات كافية لتغطيتها وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (IFRS 9).

أمير حنا:

ما هي توقعاتكم لرأس المال؟ وما هو مستوى الشريحة الأولى من رأس المال الاساسي (CET1) لدى البنك؟ وما هو الحد الأدنى لهامش الاحتياطي الذي تسعون للاحتفاظ به؟

سوجيت رونغي:

من منظور رأس المال الرقابي، يبلغ الحد الأدنى لمتطلبات الشريحة الأولى من رأس المال الاساسي (CET1) نسبة 11.5%. وكما أشرنا سابقاً، تهدف المجموعة إلى الحفاظ على إجمالي نسبة كفاية رأس المال بنهاية العام عند مستوى يتجاوز بنحو 1.5% الحد الأدنى الرقابي البالغ 15%.

أمير حنا:

ما تزال نسبة التكلفة إلى الدخل أعلى من نظرائكم الإقليميين. من الناحية الواقعية، إلى أي مستوى يمكنكم خفضها على المدى المتوسط؟

سوجيت رونغي:

تتأثر نسبة التكلفة إلى الدخل بعاملين رئيسيين، وهما تحديداً نمو التكاليف من جهة، وتطور الدخل من جهة أخرى. ويعتمد مستوى الدخل ليس فقط على نمو حجم الأعمال، بل أيضاً على اتجاهات أسعار الفائدة. وفي ظل احتمال خفض أسعار الفائدة خلال الأعوام المقبلة، نتوقع أن يواجه صافي إيرادات الفوائد بعض الضغوط. وفي ذات الوقت، يواصل البنك الاستثمار في البنية التكنولوجية والعمليات الرقمية، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التكاليف بمعدل مرتفع في خانة الآحاد على المدى القريب، مما يشكل ضغطاً مؤقتة على نسبة التكلفة إلى الدخل. إلا أنه على الرغم من ذلك، تظل استراتيجيتنا واضحة، إذ نهدف إلى الحفاظ على نسبة التكلفة إلى الدخل الاجمالية دون مستوى 40%.

أمير حنا:

ما مدى حساسية صافي هامش الفائدة لكل خفض تتعرض له أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس؟

سوجيت رونغي:

فيما يتعلق بتأثير خفض أسعار الفائدة على صافي هامش الفائدة، نتوقع أن يؤدي كل خفض موازٍ بمقدار 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة القياسية على الأصول والمطلوبات إلى تراجع سنوي يتراوح بين 3 إلى 4 نقاط أساس في صافي هامش الفائدة.

أمير حنا:

كيف تقيمون الطلب على الاقتراض في الكويت؟ وما هي القطاعات التي تساهم في دفع هذا الطلب؟

صلاح الفليج:

إذا نظرنا إلى قطاع التجزئة، نلاحظ ان النشاط كان محدوداً نسبياً في الكويت خلال الفترة الماضية نتيجة للارتفاع النسبي لأسعار الفائدة. أما بالنسبة لائتمان قطاع الاعمال، فهناك طلب متزايد على التمويل لشراء الأوراق المالية وبعض الأنشطة العقارية. ونتوقع أن يشهد الطلب على كلا القطاعين المزيد من النمو خلال العام المقبل، لا سيما مع إقرار قانون الرهن العقاري خاصة عندما يبدأ العملاء في التفكير في الاقتراض. كما سيرغب المطورون العقاريون في تمويل تطوير المناطق السكنية.

أمير حنا:

استناداً إلى الإفصاحات المتعلقة بمزيج محفظة القروض، يبدو أن هناك نمواً قوياً في أنشطة تمويل شراء الأوراق المالية منذ بداية العام، وكذلك على أساس ربع سنوي. إلى أي مدى يعزى هذا النمو إلى الكويت في أعقاب إطلاق خدمة التداول بالهامش؟ وهل يمكنكم التوسع في الحديث عن استراتيجية العمل في هذا المجال في ظل قوة العلامة التجارية للبنك في السوق المحلية وخبرتكم في إدارة الأصول؟

صلاح الفليج:

نحن في بنك الكويت الوطني لا نقدم الإقراض بالهامش، وقد تجنبنا هذا النوع من التمويل دائماً، إذ نرى أنه ينطوي على مستوى أعلى من المخاطر من وجهة نظرنا. لذلك، فإن ما قد يبدو نمواً في أنشطة الإقراض لشراء الأوراق المالية منذ بداية العام لا يعد في الواقع زيادة كبيرة، بل يرتبط أساساً بالنشاط المتزايد في سوق الأسهم أو في الاستثمارات.

أمير حنا:

بلغ صافي هامش الفائدة منذ بداية العام مستوى مماثلاً لما شهدته البنك خلال معظم سنوات العقد الماضي. وفي ظل انخفاض أسعار الفائدة القياسية، إلى أي مدى يشعر البنك بالثقة في قدرته على الحفاظ على هذا المستوى من الهامش خلال الفترة المقبلة، خاصة في حال استمرار موجة خفض أسعار الفائدة؟

سوجيت رونغي:

حتماً سيكون لخفض أسعار الفائدة تأثير على صافي هامش الفائدة، إلا أن حجم هذا التأثير يعتمد على مدى ووتيرة الخفض، مع الأخذ في الاعتبار سياسات بنك الكويت المركزي في مدى اتساقها مع تخفيضات الاحتياطي الفيدرالي. ويمكن بالتأكيد تعويض جزء من هذا الأثر عبر نمو حجم الأعمال، إلا أننا تاريخياً شهدنا تأثيراً سلبياً على صافي هامش الفائدة خلال الفترات التي سادت خلالها أسعار الفائدة المنخفضة.

أمير حنا:

سؤال يتعلق بإطلاق خدمة القروض الرقمية. هل هناك مستجدات في هذا الشأن؟ وما نوع المنتجات التي تخططون لتقديمها ضمن هذه المبادرة؟ وهل هناك أهداف طويلة المدى فيما يخص مستوى الإقبال عليها وتأثيرها على الأرباح والخسائر؟

صلاح الفليج:

فيما يتعلق بالقروض الرقمية، بدأ "وياي"، البنك الرقمي التابع للمجموعة في تقديم هذه الخدمة خلال الربع الثاني من العام الحالي، وشهدنا طلباً قوياً مقارنةً بالتباطؤ النسبي الذي شهدته نمو قطاع التجزئة الذي أشرنا إليه في سياق الإجابة على سؤال سابق. أما بالنسبة لبنك الكويت الوطني، فنتوقع تقديم الخدمة ذاتها قريباً، مع احتمال تدشينها في مطلع العام المقبل.

أمير حنا:

ما نسبة نمو القروض التي جاءت من الأنشطة المصرفية المحلية مقارنةً بتلك الناتجة عن العمليات الدولية؟

سوجيت رونغي:

كان نمو القروض متنوعاً وشاملاً لمعظم الأسواق التي نعمل بها. ففي الكويت، ساهمت كل من القروض التقليدية لبنك الكويت الوطني والقروض الإسلامية لبنك بوبيان بشكل قوي في هذا النمو، إلا أن النسبة الأكبر من نمو القروض جاءت من الأسواق الخارجية التي تعمل ضمن نطاق مجموعة الخدمات البنكية الدولية.

أمير حنا:

متى تتوقعون أن ينعكس إصدار السندات الحكومية بشكل إيجابي على صافي هامش الفائدة؟ وبالإضافة إلى ذلك، في حال استثمار بنك الكويت الوطني في السندات السيادية المقومة باليورو التي صدرتها حكومة الكويت، فهل سيتم احتسابها ضمن متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتياطي السيولة؟

سوجيت رونغي:

سأبدأ أولاً بالإجابة على الجزء الثاني من السؤال. لا يحتسب الاستثمار في السندات السيادية المقومة باليورو ضمن متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتياطي السيولة، نظراً لأن هذه المتطلبات تستند إلى الأصول والالتزامات المقومة بالدينار الكويتي.

أما فيما يتعلق بالجزء الأول من السؤال، ستنعكس إصدارات السندات الحكومية إيجابياً على صافي هامش الفائدة وعلى صافي إيرادات الفوائد في حال تمكنا من الاستفادة في توظيف أرصدة حسابنا الجاري لدى بنك الكويت المركزي في هذه السندات. وحتى الآن، لم يحدث ذلك، إذ ما تزال أرصدة الحساب الجاري لدى بنك الكويت المركزي مستقرة تقريباً عند المستويات المسجلة في بداية العام الحالي.

أمير حنا:

ما هو الأثر الناتج عن تحرير المخصصات الائتمانية خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام؟

سوجيت رونغي:

كما أشرنا سابقاً، فإن نسبة التكلفة الأساسية للمخاطر، باستثناء أثر تحرير المخصصات الائتمانية، كانت ستبلغ نحو 40 نقطة أساس تقريباً. وبناءً على ذلك، يمكن تقدير أثر تحرير المخصصات من خلال نسبة التكلفة إلى المخاطر.

أمير حنا:

هل تتوقعون استمرار مستوى الزخم في نمو القروض خلال العام المقبل؟

سوجيت رونغي:

على الرغم من التفاؤل الكبير حيال إقرار قانون الرهن العقاري وتسارع وتيرة اسناد المشاريع، إلا أنه من الطبيعي أن يكون هناك فارق زمني بين الإعلان عن هذه الخطوات وبدء تنفيذها فعلياً. لذلك، لا نتوقع حدوث قفزة مفاجئة في نمو الائتمان خلال العام المقبل، بل من المرجح أن يحدث هذا النمو تدريجياً على مدى السنوات القليلة المقبلة. إلا أنه استناداً إلى الاتجاهات الحالية، نتوقع أن يستمر نمو القروض ضمن نطاق يتراوح بين معدل مرتفع من خانة الاحاد إلى مستوى منخفض ثنائي الرقم خلال العام القادم أيضاً.

أمير حنا:

وصلنا عدد من الأسئلة المكررة. كيف تتوقعون اتجاه صافي هامش الفائدة خلال الربع الرابع من العام 2025 وخلال العام 2026؟

سوجيت رونغي:

بلغ صافي هامش الفائدة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 نحو 2.45%، فيما سجل 2.42% خلال الربع الثالث من العام، ما يعكس تراجعاً هامشياً. وبصفة عامة، نتوقع استقرار الهامش عند مستويات مشابهة خلال الربع الرابع من العام. أما بالنسبة للعام 2026، فإن اتجاه صافي هامش الفائدة سيعتمد بدرجة أكبر على مدى ووتيرة خفض بنك الكويت المركزي لأسعار الفائدة مقارنة بتحركات الفيدرالي الأمريكي.

أمير حنا:

أعتقد أن هذا يجيب على الجزء الثاني من السؤال بافتراض خفض أسعار الفائدة. أما الجزء الأخير فيتعلق بموعد تحسن مزيج الأصول المحتفظ بها لدى بنك الكويت المركزي، فمتى تتوقعون حدوث ذلك؟

سوجيت رونغي:

يصعب تحديد ذلك بدقة في الوقت الحالي. فمنذ يونيو 2025 وحتى تاريخه، أصدر بنك الكويت المركزي سندات خزانة بما يقارب ملياري دينار كويتي. ويعتمد حجم وسرعة هذه الإصدارات المستقبلية على الاحتياجات التمويلية للدولة. كما شهدنا أيضاً إصدار سندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة 11.5 مليار دولار. وبالتالي، تبقى المسألة في الوقت الراهن قيد المتابعة والتقييم في ضوء التطورات المقبلة.

أمير حنا:

السؤال الأخير لدينا يتكون من ثلاثة أجزاء، وقد أجبنا بالفعل عن الجزئين الأول والثاني. الأول متعلق بمقارنة نمو القروض بين العمليات الدولية والمحلية، والثاني خاص بالطلب المحلي وتسارع وتيرة النمو. أما الجزء الأخير من السؤال فيتناول التطورات الخاصة بقانون الرهن العقاري.

صلاح الفليج:

قانون الرهن العقاري لم يصدر رسمياً بعد، على الرغم مما يتم تداوله عبر بعض وسائل الإعلام. وأرى أنه يتعين علينا الانتظار حتى يتم نشر القانون في الجريدة الرسمية.

وفيما يتعلق بنمو القروض، وكما أشار سوجيت في وقت سابق، فإن نمو القروض العقارية لن يحدث بشكل فوري، إذ سيكون مرتبطاً بتوقيت بدء المطورين في تنفيذ المشروعات الإسكانية وبدء المواطنين في شراء تلك الوحدات.

أما فيما يتعلق بالإقراض لقطاع الأعمال، فنرى أن نمو الطلب سيكون مرتبطاً بالاحتياجات الفعلية للمؤسسات أكثر من ارتباطه بحجم خفض أسعار الفائدة.

أمير حنا:

هذه هي جميع الأسئلة التي تلقيناها في مكالمة اليوم.

نشكر الجميع على حسن الاستماع وعلى تفاعلهم من خلال الأسئلة.

وبهذا نكون قد اختتمنا مكالمتنا اليوم.

أحمد، الكلمة لك الآن.

أحمد الشاذلي:

شكراً جزيلاً لكم جميعاً، وأشكر السادة المتحدثين على العرض التقديمي والاجابة على الأسئلة.

كما أشكر السادة الحضور على انضمامهم ومشاركتهم، متمنياً للجميع يوماً سعيداً.



National Bank of Kuwait

Investor Presentation

3Q/9M 2025 Earnings Call

Disclaimer

THE INFORMATION SET OUT IN THIS PRESENTATION AND PROVIDED IN THE DISCUSSION SUBSEQUENT THERETO DOES NOT CONSTITUTE AN OFFER OR SOLICITATION OF AN OFFER TO BUY OR SELL SECURITIES. IT IS SOLELY FOR USE AT AN INVESTOR PRESENTATION AND IS PROVIDED AS INFORMATION ONLY. THIS PRESENTATION DOES NOT CONTAIN ALL OF THE INFORMATION THAT IS MATERIAL TO AN INVESTOR. This presentation has been prepared by (and is the sole responsibility of) National Bank of Kuwait S.A.K.P. (the “Bank”).

The information herein may be amended and supplemented and may not as such be relied upon for the purposes of entering into any transaction. This presentation may not be reproduced (in whole or in part), distributed or transmitted to any other person without the Bank's prior written consent.

The information in this presentation and the views reflected therein are those of the Bank and are subject to change without notice. All projections, valuations and statistical analyses are provided to assist the recipient in the evaluation of the matters described herein. They may be based on subjective assessments and assumptions and may use one among alternative methodologies that produce different results and, to the extent that they are based on historical information, they should not be relied upon as an accurate prediction of future performance. These materials are not intended to provide the basis for any recommendation that any investor should subscribe for or purchase any securities.

This presentation does not disclose all the risks and other significant issues related to an investment in any securities/transaction.

Past performance is not indicative of future results. National Bank of Kuwait is under no obligation to update or keep current the information contained herein. No person shall have any right of action against the Bank or any other person in relation to the accuracy or completeness of the information contained in this presentation. No person is authorised to give any information or to make any representation not contained in and not consistent with this presentation, and, if given or made, such information or representation must not be relied upon as having been authorised by or on behalf of the Bank.

This presentation does not constitute an offer or an agreement, or a solicitation of an offer or an agreement, to enter into any transaction (including for the provision of any services). No assurance is given that any such transaction can or will be arranged or agreed.

Certain statements in this presentation may constitute forward-looking statements. These statements reflect the Bank's expectations and are subject to risks and uncertainties that may cause actual results to differ materially and may adversely affect the outcome and financial effects of the plans described herein. You are cautioned not to rely on such forward-looking statements. The Bank does not assume any obligation to update its view of such risks and uncertainties or to publicly announce the result of any revisions to the forward-looking statements made herein.

Contents

Section 1

CEO-Kuwait Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

Appendix

Section 4

Questions

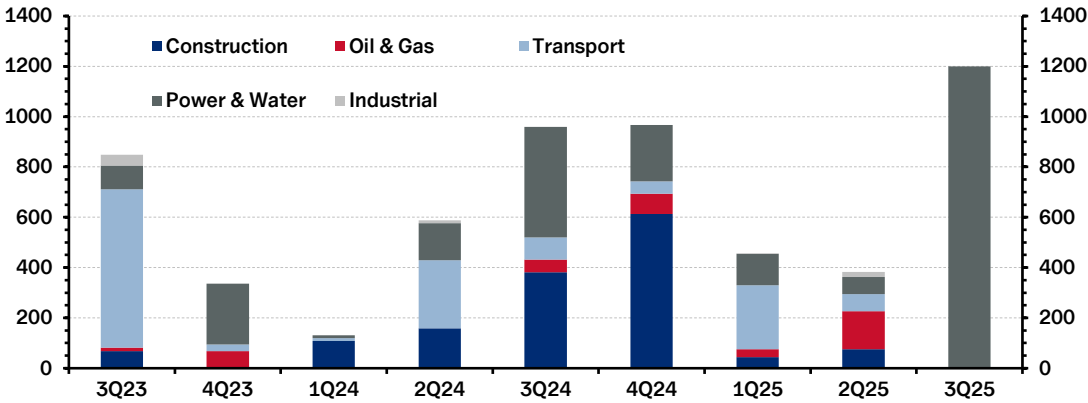
Key Economic Highlights

GCC Headline Growth (%)

	2024	2025f	2026f
Bahrain	2.6	3.0	2.7
Kuwait	-2.6	2.4	4.1
Oman	1.7	3.1	3.4
Qatar	2.4	2.4	5.5
KSA	2.0	3.7	4.1
UAE	4.0	3.8	4.6
GCC	2.1	3.5	4.3

Headline economic growth in the GCC is expected to accelerate further in 2026, bolstered by a continued unwinding of OPEC+ production cuts for the oil exporters and further output gains in the non-hydrocarbon sector. Demand is likely to remain relatively strong in 2025 and 2026, supported by solid private consumption, government focus on domestic investment spending, economic diversification-targeting structural reforms and FDI-enhancing measures. GCC inflation is expected to remain stable at 1.9% in 2025-26 amid a relatively tighter monetary policy environment.

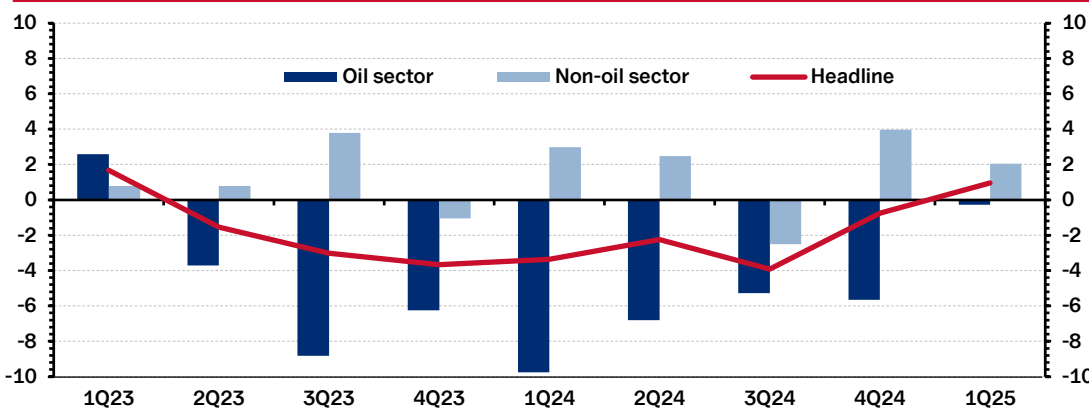
Project Awards² (KD million)



Project awards (value) picked up in Q3 2025 after the awarding of the North Al-Zour IWPP Phases 2 & 3 to KD1.2 billion and on track to record its strongest performance since 2016..

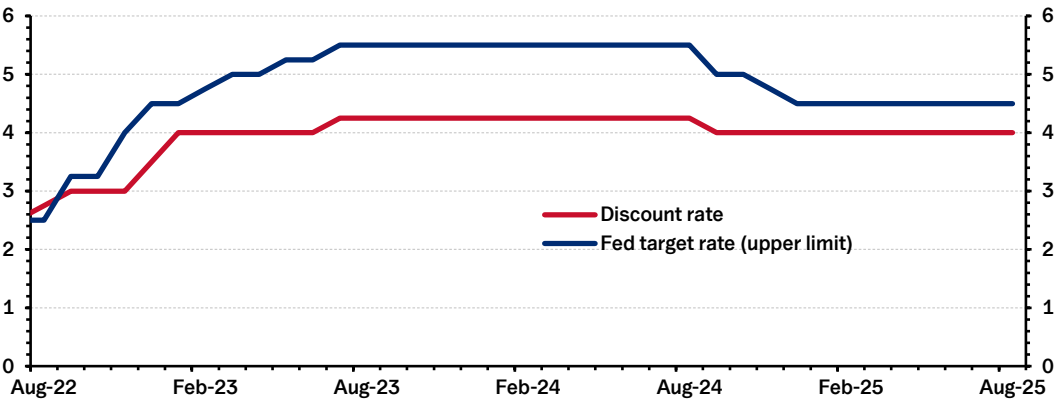
Sources: ¹ CSB, NBK estimates; ² MEED Projects; ³ As per latest Central Bank of Kuwait (CBK) rate hike on 18/09/2024

Real GDP Growth¹ (% y/y)



Preliminary official estimates show that headline GDP grew 1% y/y in Q1 2025, marking the first expansion since Q2 2023. This was supported by a smaller contraction in oil GDP (-0.3% y/y) as the negative effects of earlier voluntary oil production cuts began to fade. Meanwhile, growth in the non-oil economy softened to 2% y/y from 4% in the previous quarter, with notable slowdowns in the manufacturing, real estate, and transport sectors.

Kuwait Discount Rate³ (%)

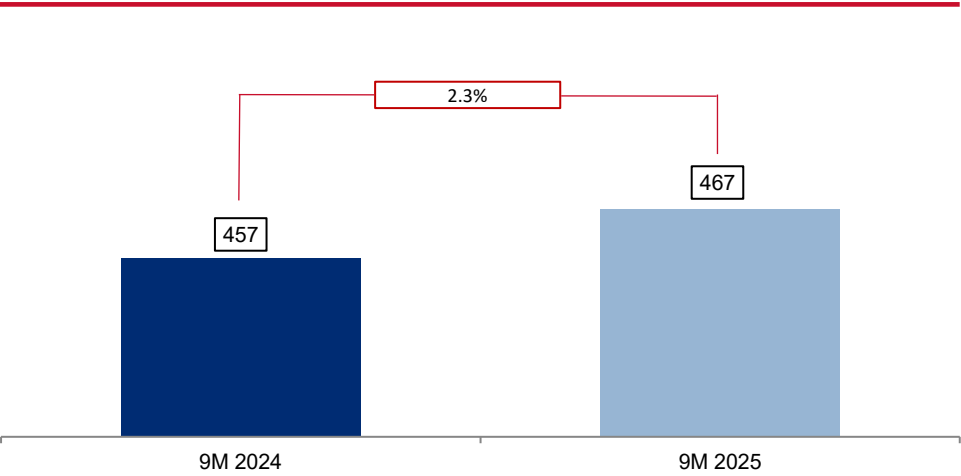


The CBK lowered its key discount rate by 25 bps to 4% in September 2024, taking its cue from the US Fed. This marks the first interest rate move since July 2023. The CBK, having raised rates half as aggressively as the US Fed during the tightening cycle, has so far cut at a slower pace than the US Fed (25 bps vs 100 bps) as it loosens monetary policy.

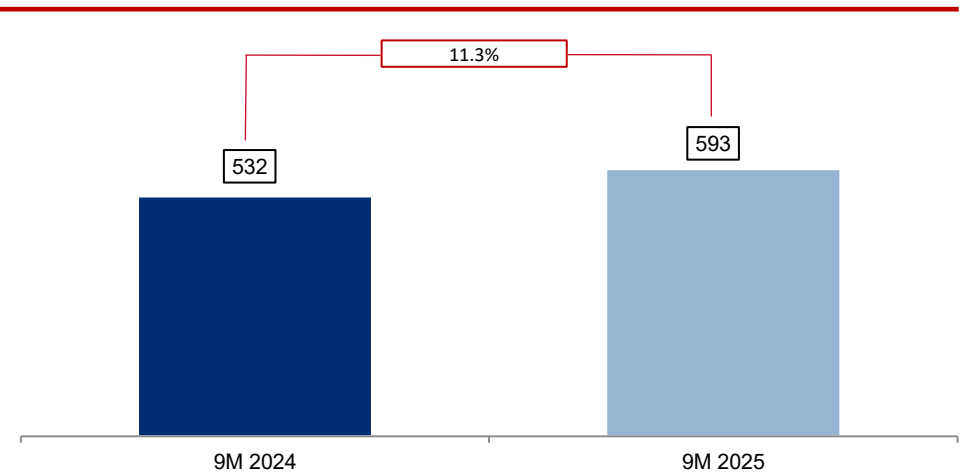


Operating Performance & Profitability

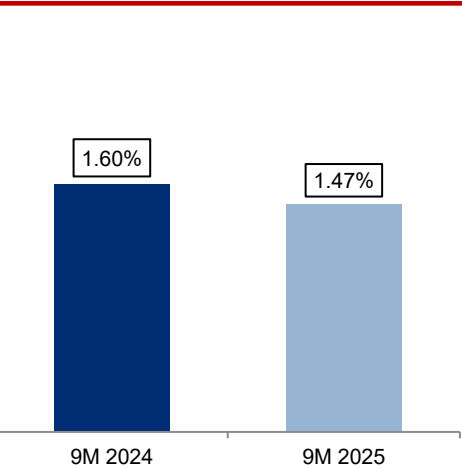
Net Profit (KDm)



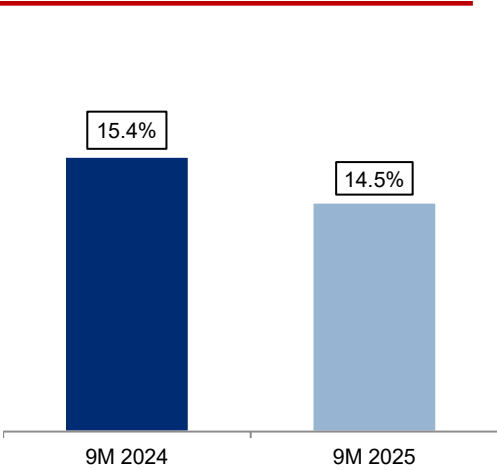
Profit Before Tax (KDm)



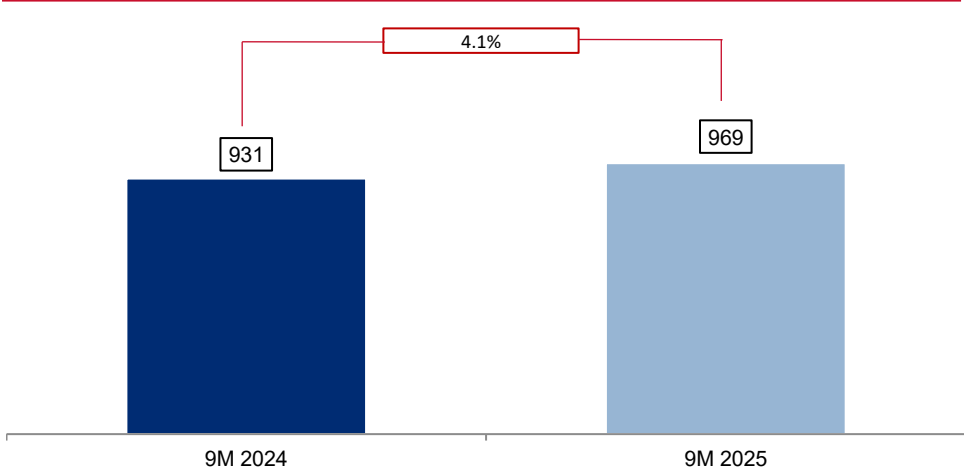
Return on Average Assets



Return on Average Equity



Net Operating Income (KDm)



NBK's Strategy



NBK ESG Achievements

We measure our progress against well-defined metrics and targets to achieve the greatest positive impact.



Strategy Pillars



Responsible Banking



Governance For Resilience



Investing in Our Communities



Capitalizing on Our Capabilities



Key Highlights*

- Issued debut USD 500 million green bond in June 2024, underscoring NBK's commitment to climate action and published its first Green Bond Allocation and Impact Report in May 2025. As of 31 March 2025, eligible green assets amounted to USD 625.44 million.
 - As of 30 June 2025, the Bank had around USD 5.7 billion of Sustainable Assets, achieving approximately 57% progress of its USD 10 billion Sustainable Assets by 2030 target.
 - Continue to offer reduced rates to the Eco-friendly Auto Loan and Eco-friendly Housing Loan for consumers.
 - Implemented solar generated power systems for 18 of NBK's local branches.
 - Achieved our operational emissions reduction target of 25% by 2025, reducing emissions by 28% from our baseline year 2021.
 - Developed a Sustainable Procurement Strategy Framework which aims at guiding NBK's supply chain activities in line with best practices.
 - Forged a strategic partnership with DHL to use the "DHL GoGreen Plus" service, ensuring that all NBK's international shipments are transported using Sustainable Aviation Fuel.
 - NBK Egypt joined Chapter Zero Egypt, which is part of the Climate Governance Initiative – developed in collaboration with the World Economic Forum.
-
- Joined the Partnership for Carbon Accounting Financials (PCAF). In the process of assessing the portfolio to establish a baseline measurement.
 - Accounted for climate change risks in the Pillar II Assessment presented in the ICAAP regulatory report.
 - Institutionalized alignment with the recommendations of Taskforce on Climate-related Financial Disclosures (TCFD) and published first standalone TCFD Report in May 2025.
 - Recently developed a bank-wide Environmental & Social Risk Management (ESRM) Framework and gradually integrating ESG factors in the bank's credit and investment policies.
 - Conducted a climate risk materiality assessment on the bank's portfolio to identify high impact and carbon intensive sectors.
 - Developed an ESG scorecard to support the Bank's ESG risk materiality assessment and integration of ESG factors in credit analysis.
 - NBK actively serves as a key member of the Kuwait Banking Association (KBA) ESG Committee, contributing to sustainable development within Kuwait's banking sector.
 - Joined the Kuwait Green Building Council (KGBC) as a platinum member. The agreement will involve the bank's active participation in the council's programs and initiatives to help promote green building practices in Kuwait.
-
- As part of advancing financial inclusion, SME lending totaled KD 25.04 (~USD 81.27) million in FY 2024, a 23.5% increase from 2023.
 - Continues to be the primary advocator of Central Bank of Kuwait's "Let's Be Aware" Campaign which aims to raise public awareness about key financial concepts and advance financial inclusion in Kuwait. In 2025, NBK was recognized by the CBK for its leading role in promoting and raising public financial security awareness during 2024.
 - Continued efforts to support and nurture local talent. As of 30 September 2025, Nationalization rate was 76.7%.
 - Launched "She's Next" initiative in partnership with VISA for the second consecutive year; a global advocacy program that aims to support women-owned small businesses.
 - Expanded the "Bankee" financial literacy program to 61 schools in Kuwait, with 32,235 students and 7,335 teachers participating for the academic year 2024-2025.
 - Launched the second edition of NBK Tech Academy to attract and provide the Kuwaiti youth with a best-in-class and innovative program in digital transformation.
 - In collaboration with Kuwait Dive Team (KDT), removed 124 tons of plastic, discarded fishing nets, and shipwreck from Kuwait's bays and coasts in 2024.
 - Total Community Investments reached around KD 30 million in 2024 (~USD 98 million) in 2024, a 9.13% increase from 2023.
-
- Developed an Employee Grievance Policy, which was circulated to all employees and published on NBK Group Website.
 - Finalized and publicly disclosed a Diversity, Equity, and Inclusion (DE&I) Commitment Statement. A DE&I strategy is in final stages of development.
 - As of 30 September 2025, females represented 42.5 % of total NBK Kuwait workforce, and in management 27.4%.
 - Continued to provide Sustainability Essentials Training Program across the Group, providing employees with capacity building on key sustainability concepts.
 - In 2024, NBK Kuwait employees received 113,951 training hours. Average training hours per employee: 46.7 hours.
 - NBK signed an exclusive collaboration agreement with IE University – Spain. The agreement covers several areas including talent development, promoting corporate innovation, as well as developing and implementing integrated solutions.
 - NBK launched a FinTech partnership platform in efforts to support the growth and innovation of FinTech, recognizing its transformative potential to drive sustainable development.

*Note: The ESG key highlights reflect NBK's achievements during the reporting period 1 January 2024 to 31 December 2024, as well as achievements as of 30 September 2025.

Sources: National Bank of Kuwait, [NBK 2024 Sustainability Report](#), [NBK 2024 TCFD Report](#), [NBK Green Bond Allocation & Impact Report 2025](#)

Contents

Section 1

CEO-Kuwait Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

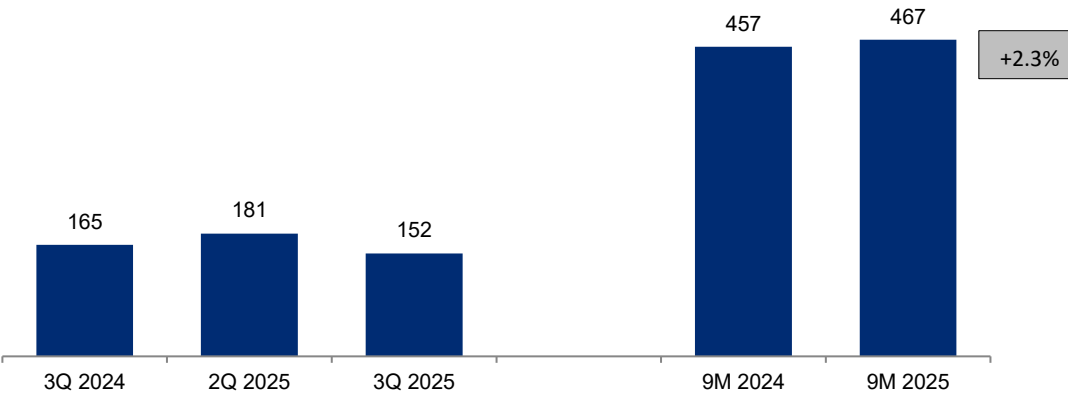
Appendix

Section 4

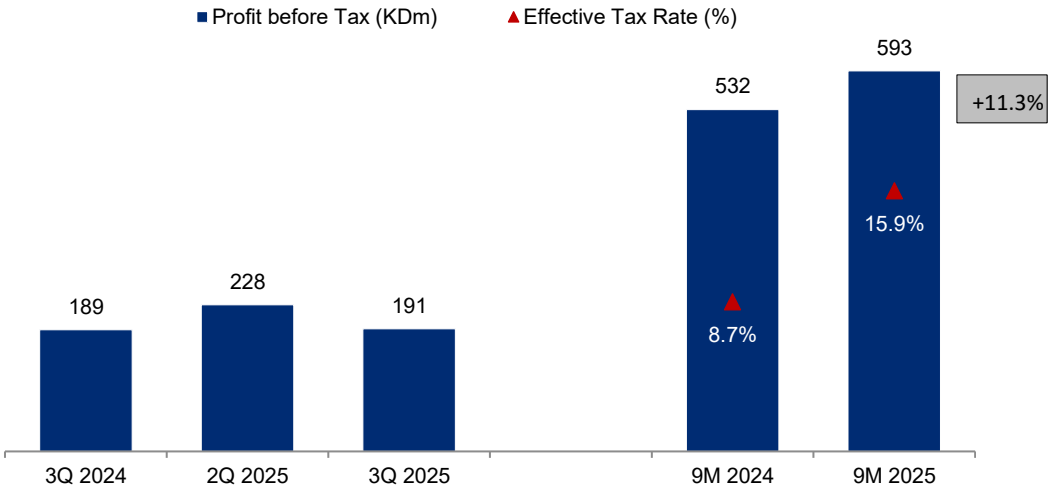
Questions

Operating Performance 9M 2025

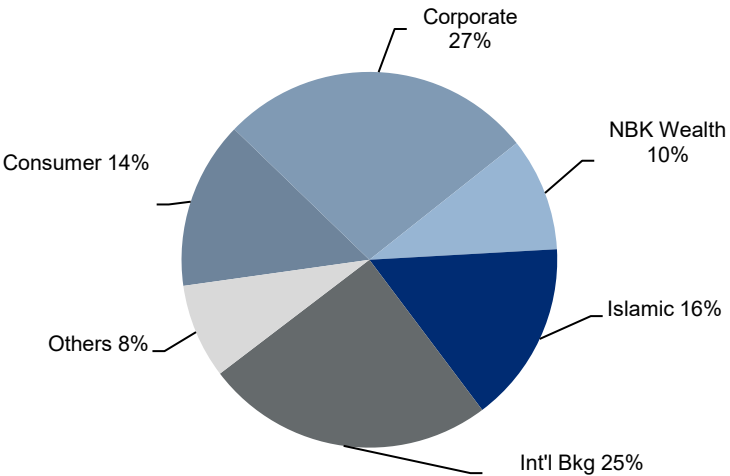
Net Profit (KDm)



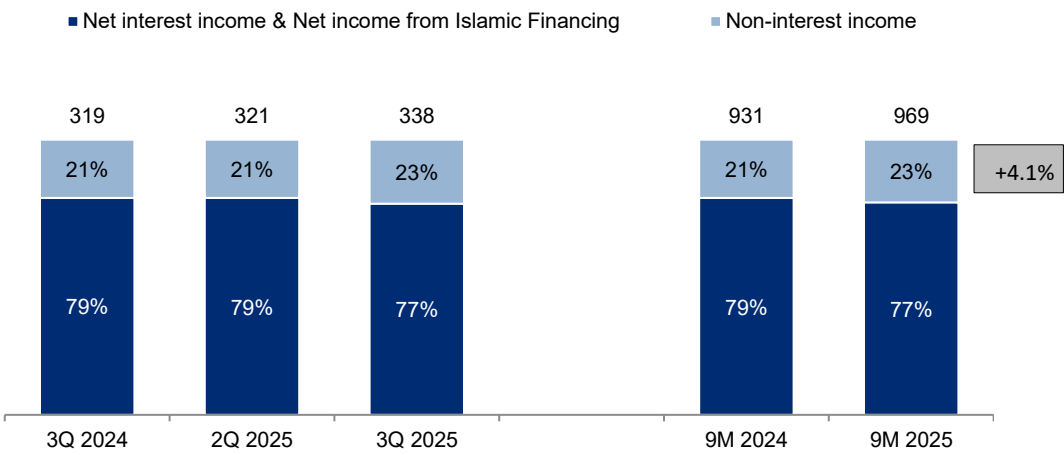
Profit Before Tax (KDm)



9M 25 Net Profit by Business Line (%)



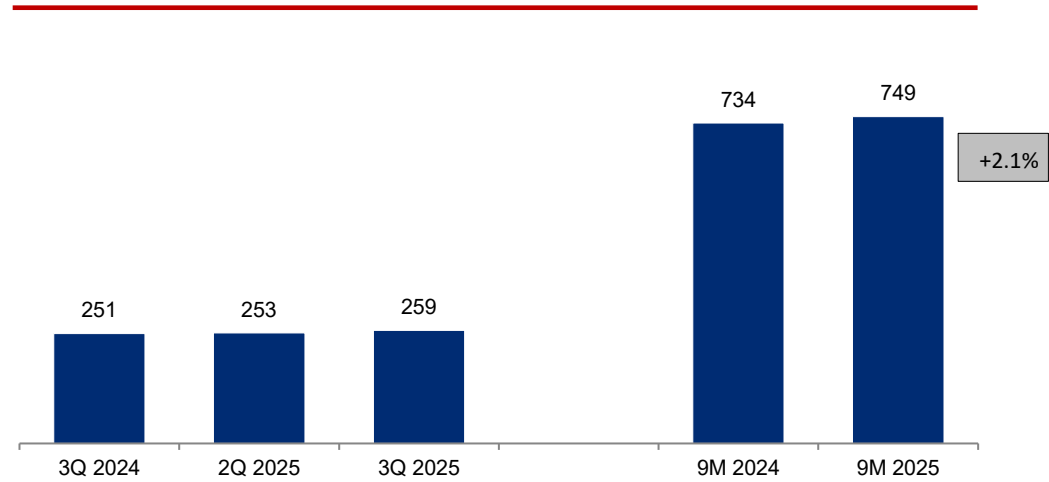
Net Operating Income (KDm)



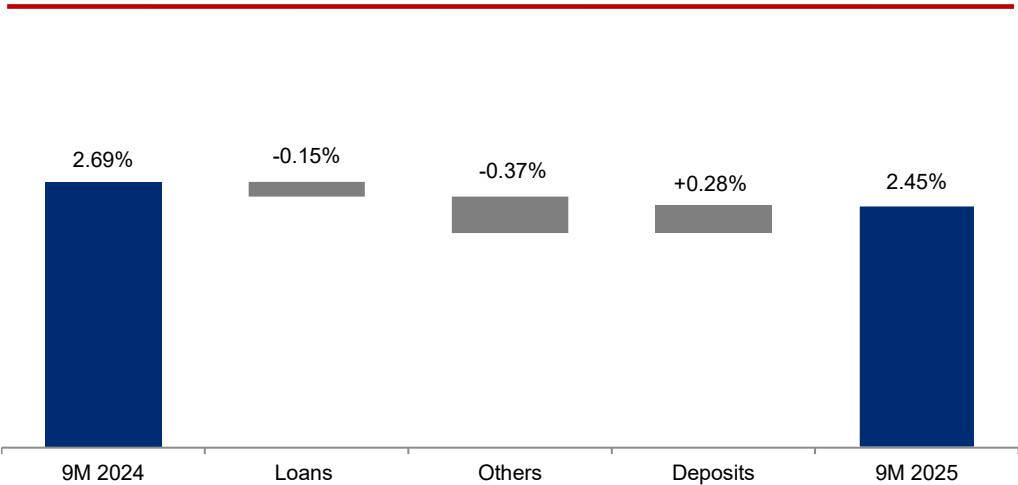


Operating Performance 9M 2025

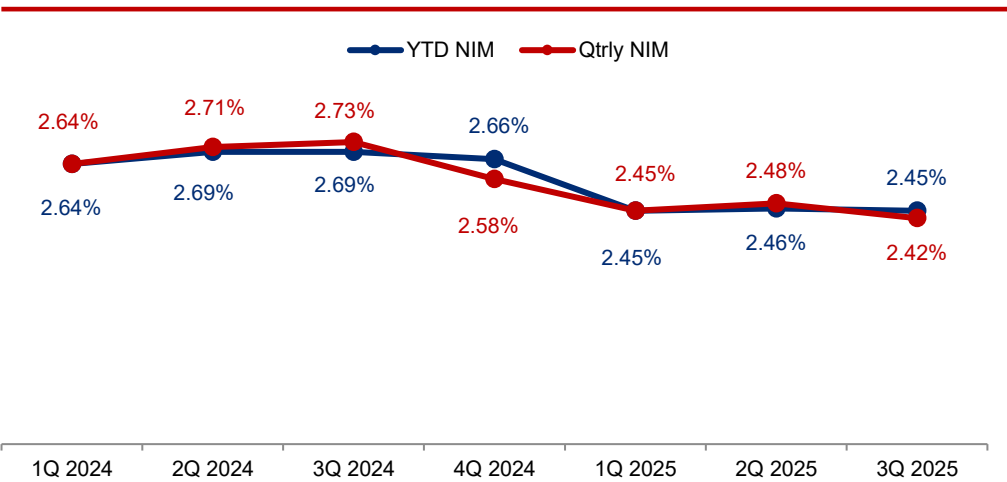
Net Interest Income* (KDm)



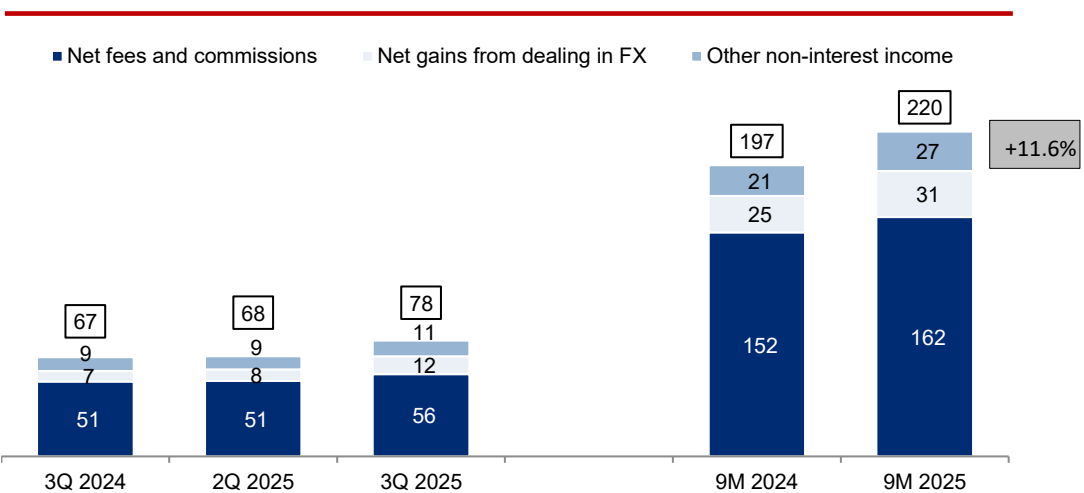
Net Interest Margin drivers



Net Interest Margin*



Non-interest income (KDm)

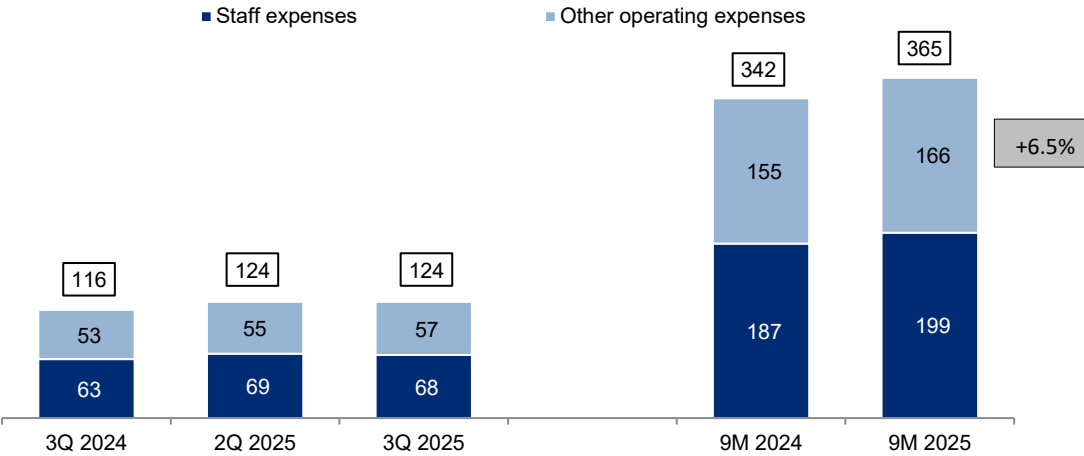


*Includes net interest income and net income from Islamic Financing

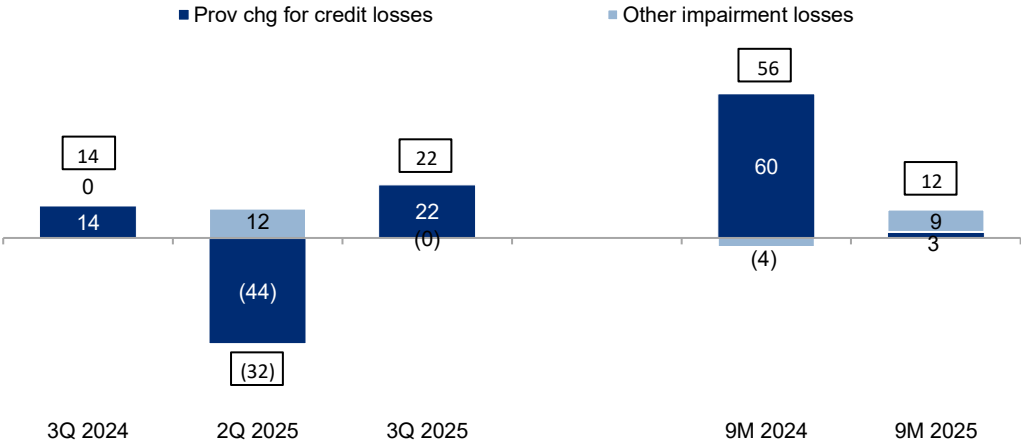


Operating Performance 9M 2025

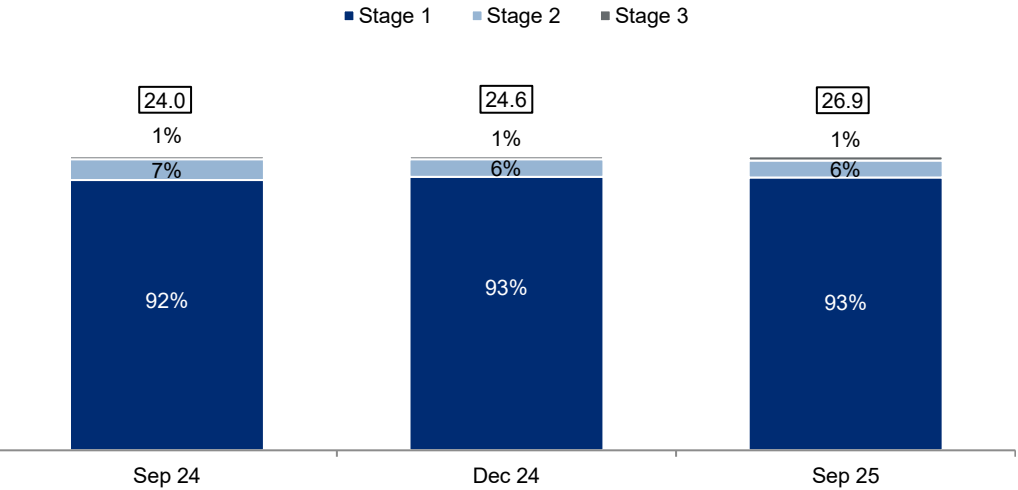
Operating Expenses (KDm)



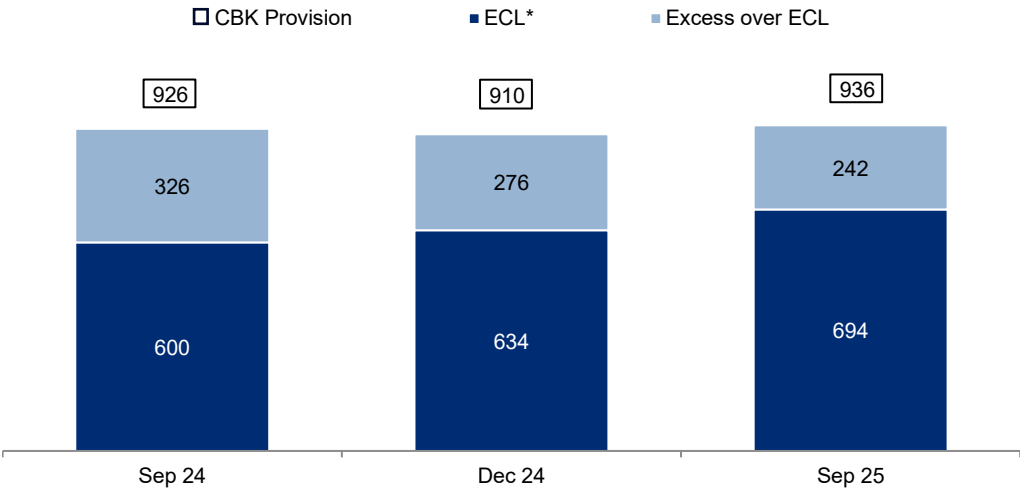
Provisions and Impairments (KDm)



IFRS 9 Total Gross Loans composition (KDbn)



CBK Credit Provisions vs IFRS 9 ECL (KDm)

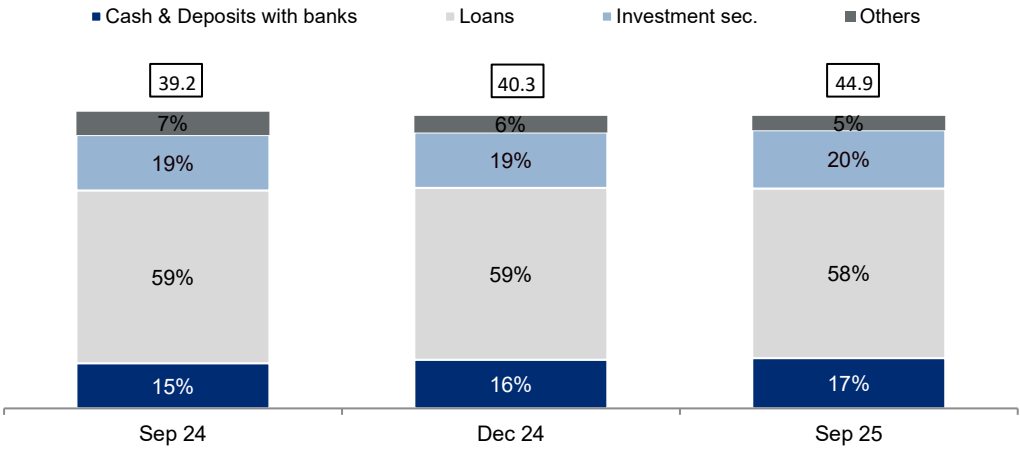


*ECLs as per CBK guidelines

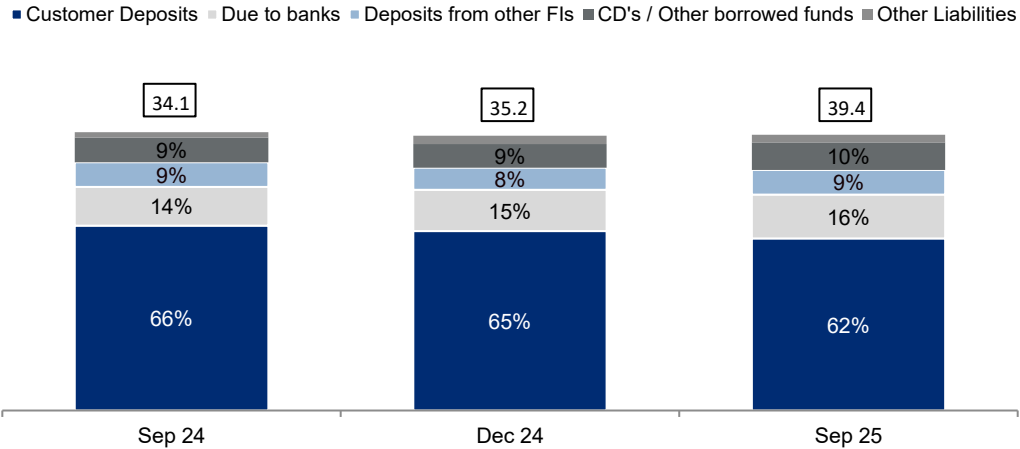


Operating Performance 9M 2025

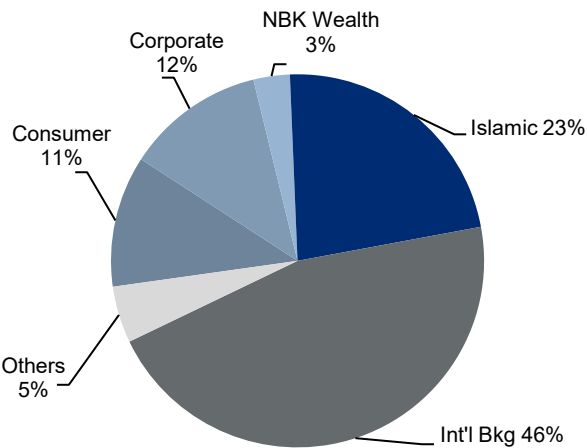
Total Assets (KDbn)



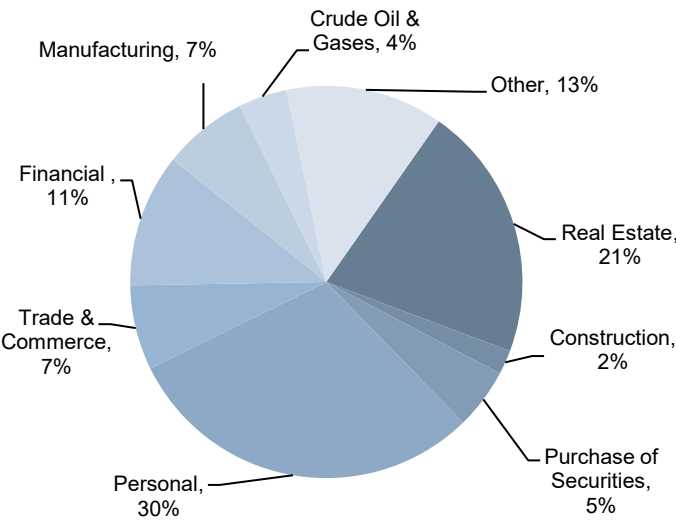
Total Liabilities (KDbn)



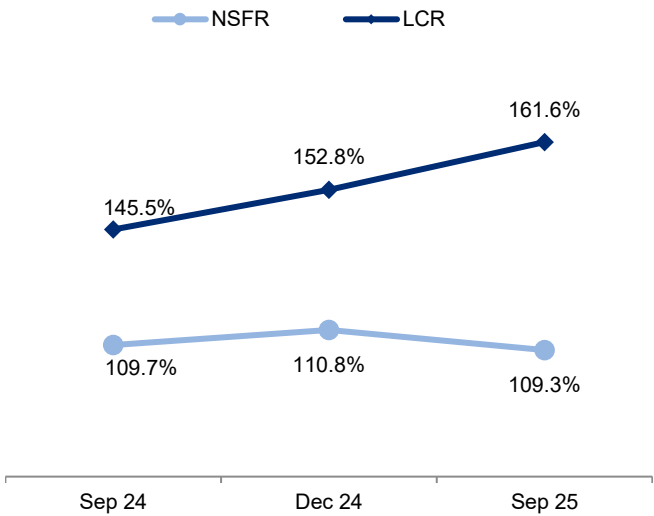
9M 25 Total Assets by Business Line (%)



Loan Exposure by Sector (%) (as at 30 Sep 2025)



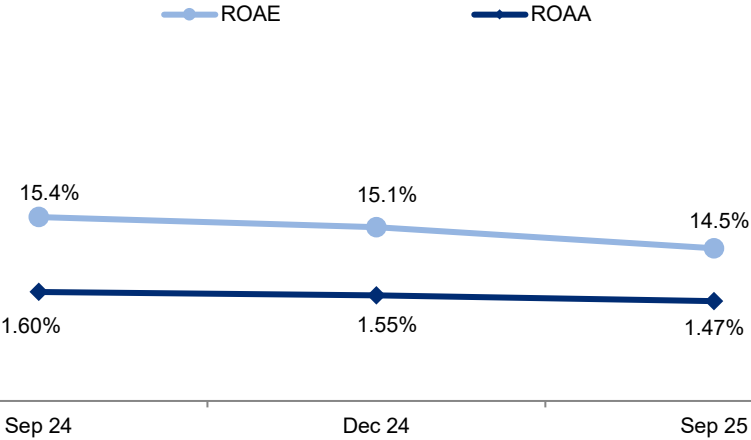
LCR & NSFR Ratios



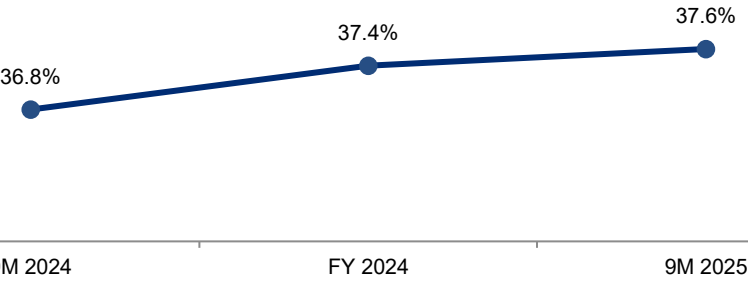


Performance and Asset Quality Ratios 9M 2025

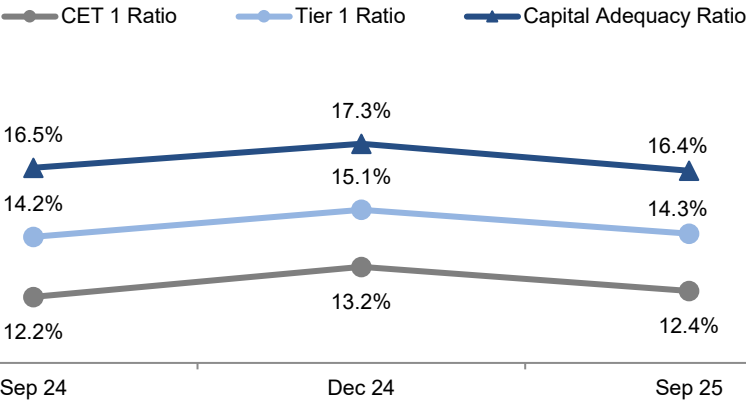
Return on Average Equity & Return on Average Assets



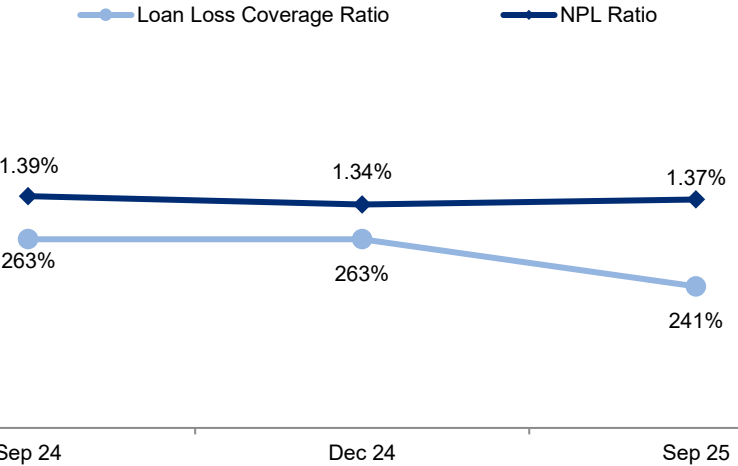
Cost to Income Ratio



Capital Adequacy Ratios



Asset Quality Ratios





2025 Guidance

	FY 2024	9M 2025	2025 Guidance v/s 2024
Loan Growth (ytd)	+6.4%	+9.9%	Low Double Digit
NIM	2.66%	2.45%	Contracting
Cost to Income ratio	37.4%	37.6%	High 30s
Cost of Risk	37bps	1bps	c.40bps*
Earnings (yoy)	+7.0%	+2.3%	
Capital Adequacy	17.3%	16.4%	

**underlying Cost of risk without the benefit of 9M 2025 credit provision release*

Contents

Section 1

CEO-Kuwait Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

Appendix

Section 4

Questions



Consolidated Statement Of Income *(KDM)*

<i>KDM</i>	9M 2024	9M 2025	YoY Growth (%)
Interest Income	1,354	1,372	1%
Interest Expense	774	785	1%
Net Interest Income	580	587	1%
Murabaha and other Islamic financing income	344	370	7%
Finance cost and Distribution to depositors	190	208	9%
Net Income from Islamic financing	153	162	6%
Net interest income and net income from Islamic financing	734	749	2%
Net fees and commissions	152	162	7%
Net investment income	19	25	29%
Net gains from dealing in foreign currencies	25	31	25%
Other operating income	2	2	32%
Non-interest income	197	220	12%
Net Operating Income	931	969	4%
Staff expenses	187	199	6%
Other administrative expenses	119	127	6%
Depreciation of premises and equipment	35	38	8%
Amortisation of intangible assets	1	1	0%
Operating Expenses	342	365	6%
Op. profit before provision for credit losses and impairment losses	589	604	3%
Provision (release) charge for credit losses and impairment losses	56	12	(79%)
Operating profit before taxation and directors' remuneration	532	593	11%
Taxation	46	94	NM
Non-controlling interests	29	31	8%
Profit attributable to shareholders of the Bank	457	467	2%



Consolidated Statement Of Financial Position *(KDm)*

<i>KDm</i>	September-2024	September-2025	YoY Growth %
Cash and short term funds	4,347	6,029	39%
Central Bank of Kuwait bonds	638	33	(95%)
Kuwait Government treasury bonds	149	385	NM
Deposits with banks	1,705	1,670	(2%)
Loans, advances and Islamic financing to customers	23,154	26,052	13%
Investment securities	7,405	8,969	21%
Land, premises and equipment	509	538	6%
Goodwill and other intangible assets	507	509	0%
Other assets	744	726	(2%)
Total Assets	39,157	44,910	15%
Due to banks	4,688	6,249	33%
Deposits from other financial institutions	2,962	3,519	19%
Customer deposits	22,413	24,584	10%
Commercial papers and certificates of deposit issued	1,624	2,250	39%
Other borrowed funds	1,421	1,678	18%
Other liabilities	1,029	1,136	10%
Total Liabilities	34,138	39,415	15%
Share capital	833	874	5%
Proposed bonus shares	-	-	NM
Statutory reserve	396	416	5%
Share premium account	803	803	0%
Treasury share reserve	35	35	0%
Other reserves	1,917	2,293	20%
Equity attributable to shareholders of the bank	3,984	4,422	11%
Perpetual Tier 1 Capital Securities	439	455	4%
Non-controlling interests	596	618	4%
Total equity	5,019	5,495	9%
Total liabilities and equity	39,157	44,910	15%



Performance Measures 9M 2025

	September-2024	September-2025
Return on Average Assets	1.60%	1.47%
Return on Average Equity	15.4%	14.5%
Net Interest Margin	2.69%	2.45%
Cost to Income	36.8%	37.6%
NPLs to Gross Loans	1.39%	1.37%
Loan Loss Reserves to NPLs	263%	241%
CET 1 Ratio	12.2%	12.4%
Tier 1 Ratio	14.2%	14.3%
Total Capital Adequacy Ratio	16.5%	16.4%

Contents

Section 1

CEO-Kuwait Opening Remarks

Section 2

Financial Performance

Section 3

Appendix

Section 4

Questions



Questions?



Thank You



Contact

Contact Investor Relations

E: Investor-Relations@nbk.com

National Bank of Kuwait (NBK)
PO Box 95, 13001 Safat Kuwait
Al Shuhada Street, Block 7, Sharq
State of Kuwait

Useful information

Download copies of NBK's:

- [Financial statements](#)
- [Earnings release](#)
- [Annual report](#)



National Bank of Kuwait

Investor Presentation

3Q/9M 2025 Earnings Call